

Distr.: General
25 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي
لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، عملاً بقرارها ٢٥٧/٥٧
تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن أعمال مؤتمر
الأطراف في الاتفاقية.



تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية

أولاً - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٥٧ ٢٥٧/٥٧ الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١) إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين عن أعمال مؤتمر الأطراف. ويُقدم هذا التقرير استجابة لتلك الدعوة.

ثانياً - نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف

ألف - موجز

٢ - عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دورته الثامنة في نيودلهي بالهند في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. واعتمد المؤتمر، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إعلان دلهي الوزاري بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة^(٢).

باء - نتائج الدورة الثامنة

٣ - يتضمن إعلان دلهي، الذي هو بيان سياسي عام، مواضيع تم إقرارها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ويؤكد الإعلان على أن الأخطار الناجمة عن تغير المناخ الذي تواجهه البلدان النامية أخطر آثاره المحتملة، ينبغي التصدي لها عن طريق إدماج الإجراءات المناسبة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المجالات الرئيسية كالمياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي، ويؤكد الإعلان على أنه، إلى جانب إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتكيف معه. ويشجع الإعلان على تبادل المعلومات بصورة غير رسمية بشأن إجراءات التخفيف والتكيف لمساعدة الأطراف على مواصلة استحداث استجابات فعالة وملائمة لتغير المناخ. ويجدد التأكيد على ضرورة أن تواصل جميع الأطراف النهوض بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، وعلى أن ترهن البلدان المتقدمة النمو على أنها في طليعة العاملين على تغيير مسار الاتجاهات الأطول أجلا، وعلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر هما أول وأهم أولويات البلدان النامية. والإعلان، إذ يعترف باستنتاجات تقرير

(١) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد رقم ١٧٧١، ٣٠٨٢٢.

(٢) انظر FCCC/CP/2002/7، المقرر 1/CP.8.

التقييم الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يشدد على أنه سيتعين إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية سعياً لبلوغ الهدف النهائي للاتفاقية. وقد حثت الأطراف التي صدقت على بروتوكول كيوتو التابع للاتفاقية بقوة الأطراف التي لم تصدق بعد على البروتوكول على القيام بذلك.

٤ - ويسلم الإعلان بأهمية تحسين فرص الوصول إلى خدمات وموارد للطاقة يمكن التعويل عليها، وتكون في المتناول وتتوافر فيها مقومات البقاء اقتصادياً، وتكون مقبولة اجتماعياً، وسليمة بيئياً. ويؤكد ضرورة تعزيز التعاون الدولي في استحداث ونشر تكنولوجيات مبتكرة، لا سيما في قطاع الطاقة، من خلال الاستثمار والسياسات العامة الداعمة. ويدعو الإعلان إلى تشجيع تقدم التكنولوجيا عن طريق البحث والتطوير، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز مؤسسات التنمية المستدامة المختصة الإقليمية والوطنية والمحلية. ويشدد على وجوب اتخاذ إجراءات لتنويع إمدادات الطاقة باستحداث تكنولوجيات متقدمة يستخدم فيها الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة بما في ذلك، الطاقة الكهرومائية، تتسم بدرجة أعلى من النظافة والكفاءة، وتكون ميسورة وفعالة من حيث التكلفة بقدر أكبر ونقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط تساهلية يتفق عليها الجميع. كما يؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات لإحداث زيادة كبيرة في الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة، بهدف زيادة مساهمتها في إجمالي إمدادات الطاقة.

٥ - ورحب المؤتمر بالتقدم المحرز نحو البدء الفوري لآلية التنمية النظيفة، التي أعلن عنها كجزء من اتفاقات مراكش المبرمة في عام ٢٠٠١. ومن المقرر أن توجه الآلية استثمارات القطاع الخاص نحو مشاريع تخفيض الانبعاثات في البلدان النامية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية). وبذلك تسهم الآلية في النهوض بالتنمية المستدامة في تلك البلدان، بينما تسمح للحكومات في البلدان الصناعية (المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية) بتقييد التخفيض الناتج في أرصدة الانبعاثات لحساب أهداف بروتوكول كيوتو. وبالتالي تخلق الآلية فرصة جديدة وفريدة لصالح البلدان النامية للحصول على موارد للتنمية المستدامة. ومن ضمن التدابير الفنية الهامة التي أوصى بها المجلس التنفيذي للآلية، ووافق عليها المؤتمر، إيجاد طرائق وإجراءات مبسطة لإنشاء مشاريع صغيرة في إطار الآلية، تكون منخفضة التكلفة وجذابة للمستثمرين. ووافق المؤتمر أيضاً على اقتراح المجلس تسهيل تعيين كيانات تنفيذية تؤدي مهام مختلفة في سياق الآلية فيما يتعلق بمنح الشهادات. وأخيراً وافق المؤتمر على النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، الذي يتسم بأهمية كبرى لضمان عمل الآلية بصورة فعالة وقليلة التكلفة وشفافة.

٦ - وأتم المؤتمر وضع مبادئ توجيهية بموجب المواد ٥ و ٧ و ٨ من بروتوكول كيوتو، والمعايير الخاصة بنظم السجلات التي هي عناصر أساسية لضمان التنفيذ الفعال للبروتوكول. وتبين المبادئ التوجيهية والقواعد المتبعة في تقدير انبعاثات غازات الدفيئة وحساب الكميات المخصصة لكل طرف، الأمر الذي يشكل أساسا لتقييم مدى الوفاء بالتزامات البلدان الصناعية بموجب البروتوكول. وكذلك تحدد المبادئ التوجيهية للقواعد التي ستتبعها الدول الصناعية في الإبلاغ عن المعلومات، وكيفية استعراض تلك المعلومات. وتشكل معايير الاتصال بين نظم السجلات شرطا أساسيا لتشغيل نظام الاتجار بالانبعاثات وآلية التنمية النظيفة على نحو يتسم بالشفافية.

٧ - وتشكل البلاغات الوطنية وسيلة هامة لتبادل المعلومات بين جميع الأطراف. وقد اعتمدت مبادئ توجيهية جديدة لإعداد البلاغات الثانية للبلدان النامية. وستساعد تلك المبادئ التوجيهية، التي تشكل صيغة مُحسَّنة للمبادئ التوجيهية السابقة، على تحسين نوعية التقارير الوطنية وتسهيل زيادة تبادل المعلومات التي تشكل عنصرا حاسما من عناصر التنفيذ الفعال للاتفاقية وللدروتوكول، عندما يدخل حيز التنفيذ. وطلب من الفريق الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية للبلدان النامية تحديد وتقييم المشاكل والعقبات التقنية التي ووجهت عند إعداد التقارير الأولى، وطلب إلى الأمانة إعداد تقرير حول الخطوات التي اتخذها البلدان النامية لتنفيذ الاتفاقية. وقد اتخذ المؤتمر قرارات إضافية لتحسين الإبلاغ عن القوائم الإحصائية الوطنية لغازات الدفيئة في البلدان الصناعية، والمبادئ التوجيهية للاستعراض التقني لهذه التقارير.

٨ - وقدم المؤتمر لمرفق البيئة العالمية، بوصفه الجهة التي تم تعيينها كآلية مالية للاتفاقية، توجيهات بشأن طريقة عمل الصندوقين الجديدين الذين تم إنشاؤهما في عام ٢٠٠١ لصالح البلدان النامية كجزء من اتفاقات مراكش، وهما صندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ. وقد بدأ صندوق أقل البلدان نمواً العمل، ويوفر الموارد لتمويل عملية إعداد برامج العمل للتكيف الوطني في أقل البلدان نمواً، ولدعم فريق الخبراء التابع لأقل البلدان نمواً في تنظيم حلقات عمل تحضيرية إقليمية لتحقيق التقدم في عملية إعداد برامج العمل. كما قدمت توجيهات إلى مرفق البيئة العالمي لتمويل إعداد التقارير الوطنية الثانية للبلدان النامية وللبدء في تشغيل الصندوق الخاص بتغير المناخ.

٩ - وشهد المؤتمر أيضا احتتام الاستعراض الثاني لمدى كفاءة أداء الآلية المالية، وقد اعترف فيه بأن مرفق البيئة العالمية أدى بفعالية دوره ككيان يقوم بتشغيل الآلية المالية، وإن كانت هناك حاجة إلى تحسين بعض الأوجه التشغيلية في عمل المرفق. ونتيجة لهذا

الاستعراض طلب المؤتمر أيضا من أمانة الاتفاقية أن تعد بالتشاور مع أمانة المرفق، تقريراً بشأن تحديد التمويل اللازم والمتوافر لتنفيذ الاتفاقية، أن تيسر من خلال الحوار، عملية تبسيط التوجيهات التي يقدمها المؤتمر للمرفق.

١٠ - واستعرض المؤتمر مجموعة الأنشطة التي تم إقرارها كإطار للسياسات العامة بهدف تحسين نقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقية. وأشار إلى الفصل ذي الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وإلى الأحكام ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي تم اعتمادها في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ورحب بما أحرز من تقدم أوّل في تنفيذ إطار الإجراءات الهادفة والفعالة الرامية إلى تعزيز عملية تنفيذ الفقرة ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مراكش. ولاحظ مع التقدير ما أحرزه فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا من تقدم، وشجع الفريق على مواصلة عمله الجيد. وطلب المؤتمر من رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تيسير التعاون فيما بين ثلاثة أفرقة خبراء أنشئت بموجب الاتفاقية، وهي فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من البلدان النامية، وفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، وفريق خبراء أقل البلدان نمواً.

١١ - وأكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ التدابير المتفق عليها في دورته السابعة، من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لتحديات تغير المناخ. وخلال الدورة الثامنة استمر عمل آلية غير رسمية أنشئت بين الأمانة وبين المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، ووكالات التنفيذ التابعة له، التي تساعد على بناء قدرات الأطراف. والهدف من العملية تحسين تبادل المعلومات بين المنظمات المختصة، مما يسهل تقديم المساعدة للأطراف بصورة منسقة وفعالة في مجال بناء القدرات.

١٢ - واعتمد المؤتمر كذلك برنامج عمل دلهي المتعلق بالمادة ٦ من الاتفاقية، المتصلة بالتحقيق والتدريب وتوعية الجمهور، وتوفير المعلومات له، وضمن مشاركته، وبالتعاون الدولي في هذه المجالات. وفي إطار ذلك البرنامج ومدته خمس سنوات، اتفقت الأطراف المشاركة في المؤتمر على قائمة أنشطة قطرية المنحى يمكن تنفيذها لتعزيز التحقيق الذي يركز على المناخ والبرامج التدريبية، وزيادة توفير المعلومات عن تغير المناخ، مما يزيد الوعي العام ومشاركة الجمهور. ويشتمل برنامج العمل أيضاً على عدد من العناصر الهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بخصوص هذه المسائل. ومن السمات الجديدة لبرنامج العمل اعترافه بدور المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في دعم العمل على

الصعيدين الوطني والدولي. وسيخضع برنامج العمل لاستعراض مرحلي في عام ٢٠٠٤، واستعراض شامل في عام ٢٠٠٧.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - لعل الجمعية العامة تود القيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بتقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بصيغته التي أحاله بها الأمين العام؛

(ب) الإحاطة بنتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي استضافته حكومة الهند في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

(ج) دعوة الأمين التنفيذي إلى مواصلة تقديم التقارير عن عمل المؤتمر إلى الجمعية العامة.